تأثير المتغير السعودي في العلاقات العراقية – الإيرانية بعد العام ٢٠١١

أ.م. د. علي محمد حسين العامري
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/
جامعة بغداد

https://doi.org/10.61353/ma.0080175
تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/١١/٨ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/١/١٠ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

أحدث انسحاب القوات الأمريكية القتالية من العراق نقلة نوعية في مسار العلاقات العراقية – الإيرانية لصالح إيران بتعاظم نفوذها في العراق ، و حقق لها مكاسب جيوسياسية واقتصادية وتجارية وأمنية ، الأمر الذي أثار ردود فعل لدى المملكة العربية السعودية التي تتطلع هي الأخرى الى دور مؤثر في الساحة السياسية العراقية بما يحفظ لها قدر من المكانة والنفوذ لمزاحمة جمهورية إيران الإسلامية وعرقلة مشروعها السياسي في العراق والمنطقة العربية. ذلك الحدث، جاء متزامناً مع حركة الاحتجاجات العربية التي اندلعت مطلع العام ٢٠١١، ومن أجل توظيف هذا الحراك لتحقيق طموحاتها الإقليمية في المنطقة العربية، طرحت مفهوم الديمقراطية الدينية وتعاملت مع الثورات العربية بوصفها صحوة اسلامية مستوحاة من مبادئ الثورة الإيرانية، ويُعد العراق حسب إدراكها، المجال الحيوي لتحقيق طموحاتها ومقاصدها .

هذه الدراسة، محاولة لتسليط الضوء على مسار العلاقات العراقية- الإيرانية بعد العام ٢٠١١ وتأثير المتغير السعودي فيها متمثلاً بالحركة السياسية الخارجية للعربية السعودية حيال تلك العلاقات التي بلغت مستوى متقدماً من النمو والتطور، بما يجعل صانع القرار السعودي يدرك أهمية العراق في الاستراتيجية الإيرانية وحجم النفوذ الإيراني فيه، وإن تقوية الروابط بين الحكومة العراقية وإيران ينعكس سلباً على مكانة السعودية بما يفضي الى انحسار دورها الإقليمي من ناحية، وما يشكله ذلك من مخاطر على أمنها واستقرارها من ناحية أخرى.

The withdrawal of US combat forces from Iraq brought about a qualitative shift in the course of Iraqi-Iranian relations in favor of Iran, with its increasing influence in Iraq, which achieved geopolitical, economic, commercial and security gains for it, which provoked reactions from the Kingdom of Saudi Arabia, which is also looking forward to an influential role in the Iraqi political arena. In order to preserve a degree of prestige and influence for it to crowd out the Islamic Republic of Iran and obstruct its political project in Iraq and the Arab region.

This study is an attempt to shed light on the course of the Iraqi-Iranian relations after the year 2011 and the impact of the Saudi variable in it represented by the foreign political movement of Saudi Arabia regarding those relations that have reached an advanced level of growth and development in a way that makes the Saudi decision-maker realize the importance of Iraq in the Iranian strategy and the extent of Iranian influence in it And that strengthening the ties between the Iraqi government and Iran negatively affects Saudi Arabia's position, leading to a decline in its regional role on the one hand, and the dangers that this poses to its security and stability on the other hand.

الكلمات المفتاحية: ايران، السعودية، العراق، العلاقات العراقية الإيرانية.

المقدمة

ثمة حدثين، تزامنا مع مسار العلاقات بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية نتجت عنهما نقلة نوعية في تطور العلاقات الثنائية بعد العام ٢٠١١ وبلوغها مستوى متقدماً من التطور وتعزيز الروابط المشتركة، فضلاً عن تعاظم دور إيران ومكانتها في المنطقة العربية، الحدث الأول، اندلاع حركة الاحتجاجات العربية مطلع العام ٢٠١١. والحدث الثاني انسحاب القوات الأمريكية القتالية من العراق نهاية العام نفسه، ذلك الحدث الذي حفز إيران باتجاه ملء الفراغ الذي تركه انسحاب القوات الأمريكية، وساعد بقدر كبير على تعاظم نفوذ إيران في العراق وجني مكاسب جيوسياسية واقتصادية وتجارية .

هذا الأمر، أثار ردود فعل لدى المملكة العربية السعودية التي تتطلع هي الأخرى الى دور فاعل ومؤثر في العملية السياسية في العراق بما يحفظ لها المكانة والنفوذ لمزاحمة إيران وعرقلة مشروعها السياسي في العراق والمنطقة العربية ، ذلك المشروع الذي تعده السعودية التحدي الأخطر لجهة أمنها واستقرارها وشرعية نظامها السياسي وكل النظم الحاكمة في منظومة مجلس التعاون الخليجي .

فضلاً عن ذلك ، فإن إيران الإسلامية تعاملت مع معطيات حركة الاحتجاجات العربية التي اندلعت مطلع العام ٢٠١١ بطرح مفهوم (الديمقراطية الدينية) بوصفها صحوة اسلامية مستوحاة من مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية وفرصة لإعادة هيكلة توجهاتها الإقليمية بما يضمن مصالحها السياسية والاقتصادية والحفاظ على نظامها السياسي من المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، كما أنها عدته انتصاراً لتوجهاتها ومنطلقاتها الحضارية الإسلامية ومكاسب مهمة على صعيد علاقاتها التصارعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، والعامل الأساس في قلب موازين القوى في المنطقة لصالحها باتجاه تشكيل المشهد الاستراتيجي المطلوب ايرانياً في منطقة الشرق الأوسط.

هدف الدراسة

هذه الدراسة ، محاولة لتسليط الضوء على مسار العلاقات الإيرانية– العراقية ما بعد العام ٢٠١١ وتأثير المتغير السعودي فيها كقوة إقليمية مناظرة تسعى الى مزاحمة الدور الإيراني في العراق والمنطقة العربية بغية الحفاظ على دورها الإقليمي ومكانتها في العالم الإسلامي من ناحية، وتجنب المخاطر والتحديات التي من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي.

اشكالية الدراسة

تعمد الدراسة لمعالجة اشكالية تتمحور حول السؤال المركزي الاتي:

ما أثر المتغير السعودي في تطور مسار العلاقات العراقية الايرانية؟

فرضية الدراسة:

ستحاول الدراسة اثبات فرضية فحواها انه كلما تزايد الدور الايراني في العراق تعاظم اثر المتغير السعودي فيه– العراق– .

منهج الدراسة

سيحاول الباحث إثبات الفرضية عن طريق اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

هيكلية الدراسة

توزعت الدراسة على مبحثين:

الأول / يتناول دور السعودية الإقليمي ومسببات صراعها مع ايران

الثاني / ينصرف الى العلاقات العراقية – الإيرانية ومآلاتها في الإدراك السعودي

فضلاً عن المقدمة والخاتمة

المبحث الأول

دور السعودية الإقليمي ومسببات صراعها مع إيران

اتخذت العلاقات الايرانية– السعودية مسارات مختلفة ومتباينة وتأثرت بعوامل محلية وإقليمية ودولية فرضت على طرفي العلاقة الانتقال من مرحلة الى أخرى وفقاً لما تملية مصالح الدولتين وأهداف سياستهما الخارجية، فضلاً عن مصالح قوى دولية أسهمت في توسيع شقة الخلاف بين البلدين وغذت حالة التنافس والصراع بينهما .

غير أن ذلك لم يدفع باتجاه الصراع المباشر عن طريق المواجهة العسكرية بسبب إدراك الطرفين عواقب الحرب وما يمكن أن تخلّفه من نتائج على المنطقة .

وتحتل كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الإسلامية موقعاً مهماً في ميزان القوى الإقليمي كل حسب قدراتها وعوامل القوة والتأثير المتوافرة لديها، ومساحة دورهما كفاعلين في المعادلة الإقليمية وحجم الدور الذي يضطلعان به ، فضلاً عن طبيعة تحالفاتهما الإقليمية والدولية ... ومن ثم امكانية توظيف عوامل القوة والتأثير لكل من الدولتين سبيلاً للوصول الى المكانة المطلوبة في المعادلة الإقليمية ، فضلاً عن سعيهما الحثيث للحفاظ على مكانتهما في العالم الإسلامي .

المطلب الأول : الدور السعودي في المعادلة الاقليمية

تحتل المملكة العربية السعودية موقعاً مهماً في ميزان القوى ضمن منطقة الخليج والجزيرة العربية ومحيطها الأوسع منطقة الشرق الأوسط منذ سبعينات القرن الماضي، ومبعث ذلك يعود الى قدراتها المالية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن مكانتها الدينية والثقافية في العالم الاسلامي وأدوارها المتعددة حيال القضايا العربية ، لا سيما القضية الفلسطينية والصراع العربي– الاسرائيلي وتبنيها سياسة خارجية ترتكز على القوة الناعمة متخذة وسيلة المساعدات المالية والاقتصادية سبيلاً في تعزيز دورها الإقليمي، ناهيك عن امتلاكها نفوذاً عالمياً فرضته حـــركتها في استثمار أمـــوال هائلة مـــن عوائد النفط (البترو دولار) لدى مؤسسات المال والاقتصاد في عدد كبير من دول العالم، تأتي في المقدمة منها الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية، فضلاً عن الصين والهند وقوى آسيوية أخرى صاعدة، كما أنها وظفت أموالاً طائلة لإدامة نفوذها في الداخل الامريكي عن طريق شركات العلاقات العامة واللوبيات التي تروج للنظام السعودي وسياساته الداخلية والخارجية . الأمر الذي جعل منها فاعلاً اقليمياً يمتلك قدرة المنافسة لقوى مماثلة في التأثير تؤهلها لأداء أدوار القيادة لمساحة مهمة ضمن نطاق التفاعلات التي تشكل المعادلة الاقليمية حيال قوى أخرى صاعدة تسعى الى أداء ادوار اقليمية وعالمية تأتي في مقدمتها ايران وتركيا [1].

إن الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الاوسط الذي يشكل البيئة الاقليمية الأوسع للعربية السعودية، يمثل دوراً محورياً في رسم علاقات التأثير والتأثر بالمحيط الخارجي لدوله، فضلاً عن انه كان وما يزال منطقة صراع الدول العظمى والكبرى لأهمية موقعه وثراء موارده.

إذ تحتل العربية السعودية موقعاً جغرافياً يكاد يكون الأهم في الشرق الاوسط وهي أكبر دول الخليج العربي من حيث المساحة وثاني أكبر دولة عربية بعد الجزائر ومحاطة بثمان دول مجاورة تتفاوت بدرجات استقرارها

وقدراتها في موقع يفرض عليها سياسة أمنية تتناسب وطول حدودها، الأمر الذي دفعها الى توقيع العديد من الاتفاقيات الحدودية مع دول الجوار والتخطيط لبناء قوة عسكرية تؤمن حدودها [٢]

إذ أن مساحتها الشاسعة، مثلت لها في الوقت ذاته جوانب إيجابية وأخرى سلبية ، فقد أكسبتها سعة المساحة امكانيات اقتصادية كبيرة كالثروة النفطية الهائلة، ومثلث في الوقت ذاته هواجس أمنية بسبب اشتراكها بحدود طويلة مع دول الجوار الجغرافي التي تختلف معها في الفكر والأهداف والتوجهات السياسية كالعراق واليمن . [٣]

لذلك، اتجهت العربية السعودية الى إقامة علاقات مع الدول الغربية وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الامريكية لخدمة مصالحها والحفاظ على دورها الاقليمي ، كما أنها أعلنت عن رغبتها بعدم اثارة المشكلات السياسية في المنطقة العربية، ورغبتها في تحقيق استقرار دول الجوار وتسوية النزاعات الحدودية والمحافظة على أمن الخليج العربي، وعدم إثارة المطالب التاريخية بين دول المنطقة [٤]،حسب رؤيتها وما تمليه عليها طبيعة تحالفاتها الاقليمية والدولية.

ولا تقتصر مشكلة العامل السكاني في العربية السعودية على انخفاض الكثافة السكانية فحسب، بل يوجد جانب آخر هو التركيب السكاني ، فعلى الرغم من أن المجتمع السعودي يتمتع بالتجانس، اذ يمثل العرب المسلمون الذين ينتمون الى المذهب الحنبلي ذي التوجه الوهابي غالبية سكان المملكة ، غير أن وجود أقلية شيعية بمنطقة الاحساء، يجعل المذهبية عامل عدم استقرار للنظام السياسي السعودي ، لا سيما أن الطائفة الشيعية تقطن المنطقة الشرقية ذات المخزون النفطي الهائل وقربهم من ايران مما يسبب قلقاً مستمراً للملكة العربية السعودية [٥]

وبسبب أهميتها الاستراتيجية، حظيت المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ من قبل القوى الدولية، هذا الاهتمام جعلها تمارس أدواراً مركزية في مشاريع هذه القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومرد ذلك يعود وفي جانب كبير منه الى ادراك صانع القرار السعودي بحاجة القوى الدولية لدور المملكة العربية السعودية، إذ نجحت الاخيرة بتوظيف هذه الحاجة لتعويض عناصر الضعف في قدراتها الذاتية لمواجهة القوى الاقليمية التي تتفوق عليها من حيث الفاعلية والتأثير، لا سيما جمهورية ايران الاسلامية .[٦]

لم يقتصر نطاق التأثير بالنسبة للعربية السعودية على حاجتها للتحالف مع القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بل شمل دولاً عربية واسلامية ادراكاً من صانع القرار في المملكة بضرورة التحالف

الدولي والاقليمي لدعم مركزية الدور الذي تحاول العربية السعودية ان تمارسه في المنطقة، هذا الادراك تكامل مع رغبة صانع القرار السعودي في اعتماد سياسة خارجية على المستوى الاقليمي تكون متسقة مع أهداف ومصالح الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط [٧] على الرغم من أن تحالفها مع الولايات المتحدة وانسياقها وراء سياساتها في المنطقة قد يؤثر سلباً على مكانتها في العالم الاسلامي ويفاقم – هواجسها ومخاوفها حيال نظامها السياسي بما يتصل بشرعية ومشروعية الحكم ومن ثم يجعل دورها الاقليمي أقل فاعلية .

ونظراً لموقعها في خارطة الصراع وثروتها النفطية وقوتها المالية والاقتصادية، تحتل المملكة العربية السعودية موقعاً مهماً في المعادلة الاقليمية، لذلك فإن أي تحليل منطقي لأهداف السياسات الأمنية وخياراتها المتعددة للقوى الاقليمية أو القوى الكبرى المعنية بأمن المنطقة واستقرارها، ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار الدور السعودي ويستوعب حقائقه السياسية والاقتصادية والعسكرية .

واذا كانت القدرات الاقتصادية والمالية التي تتمتع بها العربية السعودية تضفي عليها مزايا استراتيجية مهمة، فان النظام الاقليمي في منطقة الخليج العربي قد فرض عليها اعباء ومسؤوليات كبيرة، ووضعها في شبكة متراصة من المهام الجيوسياسية والضغوط والاعباء الاقليمية ، ذلك لأن احتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيه قد غير من طبيعة التهديد الذي كان سائداً آنذاك، فخطر العراق على المنطقة لم يعد تمدداً وتهديداً بغزو أو احتلال وضم أراضي الغير، بل أن التهديد ، كما يذهب العديد من المعنيين بشؤون المنطقة يأتي من دوامة الفوضى والصراع الطائفي وهو أمر له مدلولاته السياسية وانعكاساته ليس على العراق فحسب، بل يتعداه الى الأمن الاقليمي في المنطقة برمتها . وينبع التهديد وفق هذه الرؤية من المصادر الاتية : [٨]

١- تحول العراق الى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وأرض خصبة وجاذبة لعناصر التطرف والتكفير والارهاب من عرب وعراقيين وأجانب .

٢- دور ايران المتنامي في العراق وما يتبعه من أدوار نافذة في المنطقة بغية تحقيق مشروعها السياسي وطموحاتها الاقليمية عن طريق تشكيل محور ممانعة ضد المحور الأمريكي وحلفائه.

٣- تنامي حالة القلق لدى العربية السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي من عراق يعطي ايران ثقلاً سياسياً اكبر، ومن ايران نووية تتاخم حدود مجلس التعاون الخليجي .

فضلاً عن ذلك، فإن جمهورية ايران الاسلامية نجحت في اداء أدوار فاعلة ومؤثرة في المنطقة نتيجة احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، ذلك الحدث الذي منحها حضوراً قوياً في المشهد السياسي العراقي ، فضلاً عن المشهدين السوري واللبناني، واعطاها نقاط تفوق على سياسة العربية السعودية ودورها في المنطقة ، كما ان استكمال ما تفعله ايران في اليمن لم تكن العربية السعودية مستعدة لقبوله [٩] لما يمثله ذلك من تهديد بالغ الخطورة لجهة أمنها واستقرارها ، ذلك التهديد الذي يتاخم خاصرتها الجنوبية ويستنزف من قدراتها العسكرية.

في مقابل ذلك، تسعى المملكة العربية السعودية بأدواتها المتاحة للحفاظ على دورها في العالمين العربي والاسلامي ، عن طريق تجريد خصومها من امتلاك عوامل القوة والتأثير كما هو الحال مثلاً مع قطر التي مارست ضغوطا ضدها في اطار الأزمة الخليجية بغية تحجيم نفوذها في منطقة الخليج والعالم وإرغامها على تغيير سياستها الخارجية وعدم السماح لها بالاستقلالية الكاملة في قرارها السياسي الخارجي، بما ينسجم مع اهداف السعودية ومصالحها لتصبح الدولة الوحيدة القادرة على الهيمنة الاقليمية وكسب النفوذ في الاقليم كونها القوة التي ينتج عن دورها، وجود الحرمين الشريفين الاكثر قداسة في الاسلام على اراضيها.[١٠]

المطلب الثاني : مسببات الصراع الايراني – السعودي ومدياته

منذ نجاح قادة الثورة الايرانية باستلام السلطة في ايران في شباط عام ١٩٧٩ والى الوقت الحاضر، شهدت العلاقات الايرانية– السعودية تنافساً حاداً وصراعاً ممتداً، باستثناء المدة الواقعة بين العامين ١٩٩٧–٢٠٠٥ وهي مـــــدة رئاسة الرئيس الاصلاحي(محمد خاتمي) اذ تطورت العلاقة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي حجم التبادل التجاري وتواتر الزيارات على مستويات رفيعة بين ايران والسعودية وعلى نحو لم يحدث منذ قيام الثورة الايرانية .

غير أن مشهد الصراع قد تأطر بين البلدين– كما يجمع الكثير من المعنيين– بـ (سياسة توازن القوى) وهو الخيار السياسي الذي يلجأ اليه صناع القرار للحيلولة دون الوقوع تحت هيمنة أحد الاطراف في النظام الدولي أو الاقليمي من الساعين الى الهيمنة كوسيلة للحفاظ على أمن واستقرار ووجود دولهم ، الأمر الذي يدخلهم في مأزق أمني يكون انعكاساً لحالة الشك وعدم اليقين المتبادل. [١١]

كما أن التنافس أو الصراع ، غالباً ما يتغذى بين الدولتين، على الاختلافات والتباينات الايديولوجية التي يمكن ان تصبح اكثر حسماً في زمن الاضطرابات الاقليمية .[١٢]

ويستند ادراك صانع القرار الايراني للعربية السعودية الى ثلاثة معطيات اساسية.[١٣]

الاول : النظام السياسي بجمهورية ايران الاسلامية ومن منطلق قطيعته مع النظام الملكي السابق (نظام الشاه) في ايران ينظر سلبياً الى المملكة العربية السعودية بوصفها نظاماً ملكياً مستبداً .

الثاني : تعتمد السعودية في حماية أمنها على الولايات المتحدة الامريكية التي ترى هيمنتها لسنوات ، معيقاً لدورها ومستقبلها وتفرض عليها حصاراً دولياً .

الثالث : السعودية مترددة في سياستها الخارجية، وهذا التردد مفيد لإيران، مما جعلها تدرك أنها في موقع متقدم سياسياً على العربية السعودية، وأنها قادرة على فرض قواعد اللعبة التي تريد لحسم النتيجة سلفاً لصالح ايران .

فالعربية السعودية بالمقابل تدرك تماماً ضعف امكانياتها وقدراتها الشاملة بالمقارنة مع جمهورية ايران الاسلامية، لا سيما الخاصة منها بالقدرات العسكرية على الرغم من الغموض وعدم اليقين الذي يحيط بالبرنامج النووي الايراني[١٤] كوسيلة ردع ضد التهديدات المحتملة.

في مقابل ذلك تدرك جمهورية ايران الاسلامية انها في بيئة اقليمية ودولية تحد من حركتها باتجاه رفع وتيرة التفاعل مع الطرف الآخر من المعادلة في ساحات الصراع، كما ان هذه البيئة تطرح على أمنها وسيادتها تهديدات من نوع آخر[١٥] وقد لا تكون في وارد تخطيطها الاستراتيجي .

اتساقاً مع ما سبق، فقد اتخذ الصراع بين ايران والسعودية صوراً واشكالاً شتى وتمسَرح في ساحات وميادين مختلفة ومتباينة الابعاد والاتجاهات، من بين أهمها الاتي :

اولاً : البعد العقائدي

ترى كل من جمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية ، انها الممثل الحقيقي للإسلام النقي الاصولي بعقيدته ومبادئه ومن ثم لا بد أن يحصل نوع من اصطدام الشرعيات والتنافس بين الطرفين .[١٦]

وقد أثار دور ايران حفيظة السعودية ودفع بالعلاقات الى مستويات شديدة التوتر والتأزم مما يدعو الى تأشير الحقائق الاتية :-

١- ترى العربية السعودية أن جمهورية ايران الاسلامية قد هندست دورها منافساً لها على زعامة العالم الاسلامي، وتحاول بإصرار إضعاف دورها في الدائرتين العربية والاقليمية ، لا سيما بعد اندلاع حركة الاحتجاجات العربية مطلع العام ٢٠١١ بعد ان اصبح لدى المرشد الاعلى للثورة الاسلامية في ايران ضرورة ملحة في طرح مفهوم (الديمقراطية الدينية) للشعوب الاسلامية التي يمكن ان تملأ فراغات المستقبل في المنطقة مؤكدا(ان الانتفاضات العربية استلهمت من الثورة الايرانية مفاهيمها ومعانيها) لذا فان ايران تسعى لتغيير ثقافي في المجتمعات المحيطة من اجل تغيير المعادلة الاقليمية على المدى البعيد .[١٧]

٢- تسعى ايران عن طريق مشروعها الى تعبئة مذهبية في العالم الاسلامي وتحاول نسج علاقات قوية ذات طبيعة مذهبية في المنطقة، اذ كان من تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ هو تنمية الانتماءات المذهبية والتي حاولت كل من السعودية وايران استثمارها لتحقيق اهدافها السياسية الخارجية في المنطقة وان تمدد ايران في المنطقة ، فضلاً عن وصول الشيعة الحكم في العراق ، من شأنه التأثير على الطائفة الشيعية في دول الخليج العربية ورفع سقف طموحاتهم بالمطالبة بالإصلاحات السياسية ...لذلك فقد تعاملت السعودية مع هذه المطالب على ارضية الصراع الاقليمي موجهة الاتهام الدائم لهم بان ولائهم لإيران.[١٨]

وترى ان الدور الايراني المباشر وغير المباشر في اثارة عدم الاستقرار في المملكة ودول الخليج العربية يأتي من تشجيع وتبني اطروحات ومواقف قوى المعارضة السياسية .[١٩]

٣- اتساع نطاق تأثير الدور الايراني في العلاقات العربية- العربية في ملفات متعددة من بين اهمها ملف القضية الفلسطينية والتباين في تناول هذا الملف بين ايران والسعودية، فضلاً عن الموقف من لبنان ودعم ايران لحزب الله اللبناني وهيمنته على الساحة السياسية في البلاد، ذلك الامر الذي تسبب بقطع المساعدات المالية والاقتصادية السعودية للحكومة اللبنانية، وكذلك الموقف من حركة الاحتجاجات في البحرين والازمة السورية، اذ ترى السعودية ان الدور الايراني في كل هذه الملفات محاولة للتأثير السلبي على دورها في المنطقة العربية.[٢٠]

ثانياً : البعد السياسي

يتخذ الصراع بعداً سياسياً بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية نتيجة طبيعة التفاعل القائم بينهما حيال الاحداث والتطورات الاقليمية المحيطة تحركها دوافع سياسية لزيادة النفوذ والسيطرة وصولاً الى دور اقليمي مركزي يتمظهر في النظام الاقليمي تارة، وعلى صعيد الزعامة في العالم الاسلامي تارة اخرى .

وكلاهما يسَوغ لنفسة شرعية ومشروعية الحكم ويطرح نفسه بديلاً عن الاخر للزعامة الاسلامية والسيادة الاقليمية ويسوق الحجج والمبررات التي تمنحه صفة القيادة.

فالنظام السياسي في السعودية نظام ملكي مطلق يستمد سلطته من أسرة ال سعود المالكة وولاء ومساندة فئة متنفذة من علماء الدين (المؤسسة الوهابية) وتأييد قبلي يتمثل بولاء شيوخ القبائل القوية، ويعلن أن الاساس الدستوري في السعودية – في ظل غياب دستور مكتوب ومجلس نيابي – يستند الى الشريعة الاسلامية التي تستمد قوانينها من القرآن والسنة.

أما النظام السياسي في جمهورية ايران الاسلامية، فقد اتخذ من (مبدأ ولاية الفقيه) شرعتيه في الحكم، دون وجود عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم كما هو الحال في الدولة المدنية، اي ما يمكن توصيفه على انه نظام حكم شبه ثيوقراطي[٢١] . وان الصراع القائم بين كل من ايران والسعودية في هذا الاتجاه هو صراع للحفاظ على نظام الحكم ، وان المحرك الاساس للصراع هو الهاجس السياسي للحفاظ على أنظمة الحكم وبقاء الشرعية[٢٢] والمغالبة من اجل اكتساب أسباب القوة والبقاء والظهور والسيطرة والاستحواذ على مركز القيادة في الشرق الاوسط، وان سعي السعودية وايران لدعم بعض الدول والفاعلين من غير الدول، ليس من باب الحريات والحقوق والشرعية وحماية التيارات والحركات المذهبية، وانما تحقيق مزيداً من المكاسب باتجاه السيطرة والنفوذ والظهور كقوة منافسة ولو على حساب الدول التي تمثل ساحة الصراع ومقاصده وقد تجلى ذلك في تأييد المملكة العربية السعودية الشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي في اليمن وعبد الفتاح السيسي في مصر وشرعية الثورة السورية ورفض شرعية الرئيس مرسي وبشار الاسد[٢٣] .في مقابل ذلك، أيدت جمهورية ايران الاسلامية شرعية الرئيس بشار الاسد وثورة الحوثيين ورفض الثورة السورية وشرعية الرئيس هادي ... ومن مظاهر الصدام بالوكالة التي تمظهرت بين الطرفين: ميلشيا سنية تواجه نظاماً شيعياً علوياً في سوريا ، ومليشيا شيعية تمثلت بأنصار الله الحوثي تواجه نظاماً سنياً في اليمن .

ما يبعث على القول ، إن كلا البلدين وظفا المذهبية والطائفية لأغراض سياسية وانهما يتعاملان مع كل ما يجري في المنطقة من منطلق المصالح... وقد اثبتت الاحداث، ليس صحيحاً أن الاختلاف المذهبي من أحدث التقاطع بين جمهورية ايران الاسلامية ودول عربية بعينها، ولكن الخلاف السياسي هو جوهر المشكلة، وهو الذي يستدعي الخلاف المذهبي ليكون أحد أدوات الصراع .

ثالثاً : اختلاف الرؤى حول الامن الاقليمي

لعلنا لا نجانب الصواب ، اذا قلنا إن الخلاف بين العربية والسعودية والولايات المتحدة الامريكية قد اشتد حين حمّلت السعودية الولايات المتحدة مسؤولة الخلل في التوازن الاستراتيجي في المنطقة وامن الخليج[٢٤]. لصالح ايران التي تعاظم دورها نتيجة استفادتها من معطيات احتلال العراق واخراجه من المعادلة الاقليمية، عبر اقامتها خط اتصال جيوسياسي / أمني يبدأ من ايران نزولاً صوب سوريا وحتى لبنان الى التماس مع الاراضي الفلسطينية المحتلة، والذي يمثل من وجهة نظر العربية السعودية اداء سياسياً على ارض الغير من دون أي ترتيبات او تنسيق مع دول الجوار[٢٥] . مما يثير هواجس السعودية على اكثر من صعيد ، لا سيما بعد التنسيق الامريكي – الايراني بشأن الملف النووي.[٢٦]

ومبعث ذلك يعود الى أن العربية السعودية تحاول بين الفينة والاخرى ، اثبات رؤية مفادها ، أن أمن الخليج لا بد ان يرتكز على دور سعودي تكون فيه المملكة شريكاً رئيساً ، اذ أن النظام الاقليمي في منطقة الخليج، يفرض على العربية السعودية اعباء ومسؤوليات كبيرة ويضعها في شبكة متراصة من المهام الجيوسياسية والضغوط والاعباء الاقليمية بكل ما ينطوي عليه ذلك من مشكلات سياسية وأمنية ما زالت تشغل صانع القرار السعودي .

وترى العربية السعودية أن علاقات العراق مع ايران سيجعل من تهديد الاخيرة تهديداً مشتركاً في الخليج وهذا التهديد المشترك يعتمد على العراق ، حتى لو كان هذا الاخير غير مؤهل للقيادة الإقليمية، ففي ظل علاقاته مع ايران سيكون مؤثراً في معادلة أمن الخليج[٢٧] . اذ تكاد تكون ايران هي الفاعل الوحيد الذي يمتلك عناصر القوة الاقليمية الشاملة في منطقة الخليج[٢٨]،مما يظهر تفوقها في ميزان القوى الاقليمي ويمنحها مكانة ودوراً مسيطراً في الاقليم .

من هذا المنطلق ، تحاول العربية السعودية إعادة التوازن في ميزان القوى الاقليمي من خلال تأمين وسائل ردع عبر القيام بصفقات تسليح ضخمة بمليارات الدولارات ورفع معدل الانفاق العسكري بما يضمن تحقيق هذا الهدف .

أما جمهورية ايران الاسلامية، فأنها ترى أن أي تدخل خارجي أو وجود غربي في المنطقة ، يمثل تهديداً لأمن الخليج، وترى أن أمن الخليج يجب ان يكون من مسؤولية دوله، فضلاً عن ضرورة التقارب بين دول المنطقة بما يناظر الاتحاد الاوربي ، وقد تبلور من هذا المفهوم ان ايران ترفض الاتفاقيات والترتيبات الامنية التي تعقد مع دول خارج المنطقة ، بما فيها الدول العربية.[٢٩]

وفي الميدان العسكري وسياسات الدفاع ، فإن لكل من السعودية وايران، استراتيجية شاملة لحيازة المكانة والنفوذ، تلك الاستراتيجية قائمة على تعزيز عناصر القوة وملء الفراغات الناشئة عن التغييرات الحاصلة في اختلالات التوازن المستمرة في المنطقة ، اذ يحظى البعد العسكري بأولوية متقدمة في التخطيط الاستراتيجي للدولتين، لما يمثله ذلك في تجليات لتداعيات البيئتين الاقليمية والدولية والقضايا التـي يتم طرحها وفقاً للتفاعلات الدائمة بين عناصـــــــرها ومكوناتها . [٣٠]

إذ اختارت العربية السعودية ان تدخل طرفاً مقابل جمهورية ايران الاسلامية في سباق التسلح لشكوكها حول متانة التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ، لا سيما بعد تخليها عن حلفاءها في المنطقة العربية مثل مصر بعد موجة الثورات العربية التي عمت المنطقة[٣١]، إذ حازت قضايا الأمن والدفاع على النصيب الاكبر من موازنة الحكومة السعودية نتيجة قلقها المتزايد من البيئة الامنية الاقليمية التي هيمن عليها الفعل الايراني [٣٢].

وفق ما ورد من معطيات ، يمكن توصيف الصراع القائم بين جمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية بأنه صراع نفوذ ومغالبة على النفوذ وقد يكون صراعاً وجودياً، يسعى كل طرف فيه الى اقصاء الطرف الآخر ولا يتوانى في توظيف كل الوسائل المتاحة من أجل غاياته ومقاصده، لا سيما ايران التي تحاول توسيع مساحات نفوذها السياسي وتعظيم فعلها الاستراتيجي، وهو الأمر الذي شكل حالة من التصادم بين إرادات قوى دولية وأخرى اقليمية بعينها يأتي في مقدمتها الفاعل الايراني والفاعل السعودي..... ومحاولة كل هذه القوى رسم واقع جيوسياسي جديد في المنطقة وفقاً لمصالحة ورؤيته .

المبحث الثاني :

العلاقات العراقية – الايرانية ومآلاتها في الادراك السعودي

تكتسب العلاقات العراقية–الايرانية أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الاقليمية في منطقة الخليج العربي ومحيطها الأوسع منطقة الشرق الاوسط بحكم ما تحتله الدولتان من ثقل سياسي وتاريخي واقتصادي وثقافي.

فضلاً عن ذلك، فإن العراق وايران يحتلان موقعاً محورياً في اهتمامات وسياسات القوى الدولية والاقليمية ودورهما المؤكد في تقرير العديد من القضايا في منطقة شديدة الحساسية والتعقيد في العالمين العربي والاسلامي ، مما يدعو الباحث الى اعتماد قراءة متأنية لطبيعة المتغيرات المؤثرة في مسار ونمو العلاقات البيئية العراقية – الايرانية بمفاعيلها وادواتها ، لا سيما المتغير السعودي موضوع البحث – ذلك المتغير الذي يعد الأهم من بين المحددات الاقليمية الفاعلة والمؤثرة في مسار وتطور العلاقات بين هاتين الدولتين . فقد اتسمت العلاقات العراقية– الايرانية بحالة من التوتر وعدم الاستقرار السياسي في حقب تاريخية مختلفة بسبب اشكاليات متعددة مثلت عائقاً أمام تنامي العلاقات البينية، وأدخلت البلدين في دوامة من الصراع تارة، والتنافس تارة اخرى منذ العهد الملكي وحتى العهد الجمهوري ، حتى بلغت العلاقات بين الدولتين مستوى المواجهة العسكرية حين بلغ الصراع مرحلة الذروة اثناء حرب الثمان سنوات ١٩٨٠–١٩٨٨ والذي انعكس سلباً على الطرفين وسبب دماراً لهما، واستمر التوتر في العلاقات حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي ، ولا سيما بعد الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما آل اليه ذلك من تصدع ضرب النظام الاقليمي برمته .

غير أن الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان من العام ٢٠٠٣ قد أحدث نقلة نوعية في العلاقات العراقية– الايرانية عن طريق الدور الفاعل والمؤثر الذي أدته ايران ونفوذها الواسع في الواقع السياسي العراقي عن طريق إقامة أوثق العلاقات مع الطبقة السياسية العراقية وارتقاء علاقاتها على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية وحتى الامنية، لا سيما بعد الانسحاب العسكري الامريكي من العراق أواخر العام ٢٠١١، الفرص ذلك الحدث الذي مثل الفرصة الاكبر للتمدد الايراني داخل العراق ومنه الى اجزاء اخرى من المنطقة العربية والامساك بكل قضايا المنطقة وتوظيفها لخدمة نفوذها في العراق بغية تحقيق مشروعها

السياسي وتجاوز المحددات السلبية المؤثرة على علاقاتها مع العراق وعموم منطقة الشرق العربي عن طريق توظيف كل الوسائل المتاحة سبيلاً لتحقيق مقاصدها .

من تلك المعطيات، يأتي ادراك صانع القرار السعودي لطبيعة الاداء الاستراتيجي لإيران وأبعاده السياسية والأمنية وما يشكله تنامي علاقاتها مع العراق وتعاظم نفوذها فيه من مخاطر وتحديات تلامس أمنها واستقرارها ودورها الاقليمي .

المطلب الأول :أهمية العراق وموقعة في الاستراتيجية الايرانية

من الحقائق التي لا يمكن تجاهلها ، أن منطقة الخليج العربي ومحيطها الاوسع منطقة الشرق الاوسط، تحتل مكانة بالغة الأهمية في اطار حركة ايران السياسية الخارجية سياسياً واقتصادياً وأمنياً والمرتكز الأساس في مدركات التفكير الاستراتيجي لصانع القرار الايراني بما ينسجم ورؤيته لاستحقاقات دور ايران ومكانتها، وبما يحقق لها النفوذ في أبعد مدياته على حساب دول المنطقة، اذ استغلت ايران التطورات والازمات التي سادت المنطقة العربية لممارسة دورها الاقليمي وتوظيف ذلك في طرح مشاريعها ، لا سيما مشروع الشرق الاوسط الاسلامي الذي يرتكز على محورين.[٣٣]

الأول : ايديولوجي يتمثل بحتمية قيام الحكومة العالمية الاسلامية وضرورة اضطلاع ايران بدور قوي للتمهيد لها .

الثاني : استراتيجي يتصل بمحاولات ايران تكوين حزام أمني يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل او تقييد تحركها الاقليمي .

وقد احتل العراق الاهمية الاكبر والمساحة الأوسع في سياسات ايران الاقليمية ومدركاتها الاستراتيجية، وذلك عن طريق تفعيل علاقاتها التاريخية مع القوى والاحزاب الدينية ، لا سيما الشيعية منها في العراق ودول المنطقة العربية وسعي القيادة الايرانية الى تعزيز نفوذها الديني المذهبي في العراق والحيلولة دون السماح بقيام حكومة عراقية معادية لها ولطموحاتها الاقليمية عن طريق تدخل ايران وتوظيف نفوذها في الانتخابات العراقية، وعلى الأحزاب الشيعية التي تعاظم دورها بعد اسقاط النظام السابق. [٣٤]

على هذا النحو فقد باتت ايران الفاعل الرئيس في تفاعلات البيئة العراقية وشرعت بممارسة دوراً مؤثراً في العراق واستمرت في تعزيز أنساقه التأثيرية لإدراكها بأهميته الاستراتيجية كونه يمثل لديها بوابة الدخول الى

المنطقة العربية وعن طريقة يتحقق التواصل مع حلفاءها في المنطقة، هذا الدور بأبعاده السياسية والاقتصادية والعقائدية والامنية ما كان يبلغ هذا المستوى من التعاظم لولا أزمات العراق الممتدة التي أسهمت في مد نفوذ ايران داخل العراق بعد الاحتلال ، إذ وفر إسقاط النظام السياسي في العام ٢٠٠٣ فرصة تاريخية لإيران مستغلة علاقاتها التاريخية مع أحزاب وجماعات عراقية مسلحة، فضلاً عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجالات الاقتصادية والدينية والاعلامية والاكاديمية .

وقد تعززت ممكنات الاداء الاستراتيجي لدى ايران بعد انسحاب القوات الامريكية القتالية من العراق في العام ٢٠١١ الذي أنتج فراغ القوة محفزاً صناع القرار في ايران الى ايلاء ذلك أهمية قصوى في حساباتها ومدركاتها الاستراتيجية وبما يخدم توجهاتها المستقبلية حيال المنطقة العربية ، ثم جاءت فرصتها الثالثة بعد تفاقم الأزمة العراقية مطلع العام ٢٠١٤ التي تفجرت في حزيران من العام نفسه بعد استيلاء تنظيم (الدولة الاسلامية في العراق والشام- داعش) على عدد من المحافظات العراقية .

فقد عمدت ايران منذ احتلال العراق الى التوغل داخل التركيبة المجتمعية العراقية كهدف يجعل تدخلها في شؤونه السياسية أمراً تلقائياً ودون أن تواجه تهمة التدخل في شؤون بلد ذي سيادة ، وبعد الانسحاب الامريكي في العام ٢٠١١ باتت ايران تتذرع بأن كل ما تفعله في العراق كان بطلب من حكومته ليغدو العراق بحكوماتـــــه المتعاقبة، وفـــق هذه السياسة، جزءاً من توجهاتها .[٣٥]

ولكن على الرغم من أن إيران تمكنت من نسج شبكات شديدة التعقيد في اطار علاقات المصالح مع النخب العراقية الحاكمة، غير أنها واجهت محددات متعددة بفعل صراعاتها الداخلية وتعرضها لضغوط وعقوبات خارجية، سببت لها أزمات داخلية سياسية واقتصادية وحتى أمنية أسهمت في اضعاف قدراتها على تمدد نفوذها ، فضلاً عن انحسار دورها وتعقيد فرص نفوذها في العراق نتيجة الجدل القائم في الداخل العراقي بين قوى بعينها سياسية ومجتمعية على حجم الدور الايراني، وتعرض حلفاء ايران الاقليميين لتحديات لم تكن في الحسبان، لا سيما الحليف السوري وحزب الله في لبنان ، ناهيك عن ظهور منافسين اقليميين لايران في العراق يأتي في مقدمتها، السعودية وتركيا، لكن يبقى التنافس والصراع الامريكي- الايراني في العراق هو الاهم اذا ما تحدد توسيع التحالف الاستراتيجي مع العراق . [٣٦]

وقد يأخذ هذا الأخير منحى تساوموياً في إطار حسابات المصالح بين الطرفين واللعبة السياسية القائمة بينهما، أي بين الولايات المتحدة وايران، لذلك، فإن الأزمة في العراق تمثل اختباراً حقيقياً لمدى قدرة صانع

القرار الايراني على التحكم في كيفية ادارة السياسة العراقية ومن ثم قدرتها على تعزيز أو توسيع حجم نفوذها في الاقليم، في وقت سادت فيه قناعة لعدد من مراكز الرأي والفكر وصنع القرار الاستراتيجي ، بأن الانسحاب من العراق سيحوله الى تابع لإيران.[٣٧]

كما أنها في الوقت ذاته، تمثل تحدياً يواجه الاستراتيجية الايرانية في العراق وقدراتها في الحفاظ على قواعد اللعبة التي تخدم وجود صيغة المحاصصة بين القوى الشيعية وبعضها الآخر وبينها وبين القوى الاخرى في الساحة العراقية، بما يشكل ضماناً لاستقرار شكلي في البلاد تسيطر عليه قوى ذات توجهات طائفية من جانب ، وعدم استنساخ نظام دكتاتوري جديد يحول العراق الى دولة قوية تضر بمصالح ايران ودورها الاقليمي. [٣٨]

وهناك تحدي آخر يواجه الاستراتيجية الايرانية ومصداقية سياساتها في المنطقة ظهرت تجلياته في توظيف السياسة الايرانية للفكرة المذهبية بما يخدم مصالحها هي – ايران – على حساب مصالح تلك الدول، اذ نجحت الاستراتيجية الايرانية في جعل قضية الدفاع عن الشيعة الذين (يعانون) داخليا في بعض الدول أمراً مهماً في تبرير سلوكياتها الخارجية [٣٩]، الامر الذي لم يكن مقبولاً على الدوام، وسبب تاثيراً سلبياً على مصداقية ايران في احيان كثيرة.

المطلب الثاني : الموقف السعودي من طموحات ايران الاقليمية

انطلاقاً من الحقائق التي اشرنا اليها، باتت ايران الاسلامية في مدركات صانع القرار السعودي ، واحدة من اهم القوى الاقليمية، وتكاد تكون القوة الوحيدة التي تمتلك عوامل القوة والتاثير وبما يتيح لها تشكيل قواعد اللعبة السياسية في منطقة الخليج العربي .

غير أن ما يعيق قدراتها وسياساتها هو الوجود الأجنبي في المنطقة وقدرته على أداء أدوار مؤكدة في حفظ التوازن الاقليمي، الأمر الذي يجعل العربية السعودية تلجأ الى خيار الاستعانة بتطوير علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون وسيلتها في حفظ التوازن الاقليمي في منطقة الخليج العربي حيال حقائق علاقات القوة التي سمحت لإيران بأن تجد بيئة إقليمية أكثر استقراراً لنفوذها بعد أن أزاح الاحتلال الأمريكي للعراق واحداً من أهم خصومها في المنطقة، ذلك الحدث الذي أسهم في تحرير أغلب مواردها لتستثمرها في مجالات داعمة لقوة ايران ونفوذها ، فضلاً عن أنه أحدث نقلة نوعية في العلاقات

الايرانية– العراقية من خلال الدور الفاعل والمؤثر في الساحة السياسية العراقية وارتقاء بعلاقاتها على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية .

لذلك، فقد أنتج دور ايران وحجم نفوذها في العراق حالة من التنافس تارة والصراع تارة أخرى بين ايران والسعودية ، لا سيما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي في العام ٢٠١١ تاركاً فراغاً سياسياً وأمنياً كان من أهم تداعياته اتساع مجالات النفوذ الايراني في العراق وانحسار دور العربية السعودية وتأثيرها على القوى السياسية الحاكمة فيه .

وقد أدركت المملكة العربية السعودية ومعها دولة الامارات العربية المتحدة– وجاء ادراكها متاخراً– ان سياسة النأي بالنفس التي اعتمدتها تجاه العراق طيلة السنوات السابقة، كانت السبب الرئيس في تمدد ايران في العراق بسبب الرؤية السعودية وحساباتها الخاطئة التي اعتمدت التوجه الطائفي وأغفلت الكثير من الحقائق ، لا سيما وجود جماعات عراقية رافضة للوجود الايراني وهيمنته على البلاد وادارة شؤونه من كلا الطائفتين، إذ ينبغي أن يكون خيارها الانفتاح الرسمي على العراق بالتمثيل الدبلوماسي على الاقل لموازنة الوجود الايراني في العراق.

إذ ادرك السعوديون حجم الخطأ في سياساتهم حيال العراق وبدأ رد الفعل السعودي بالانفتاح رسمياً على بغداد عن طريق تبادل الزيارات بين المسؤولين من الطرفين ابتداءً من زيارة وزير الخارجية السعودي(عادل الجبير) لبغداد في شباط عام ٢٠١٧ وهي الاولى لوزير خارجية سعودي منذ العام ١٩٩١، التقى خلالها الدكتور (حيدر العبادي) رئيس الوزراء الاسبق تزامنت مع بدايات استكمال العمليات العسكرية التي انتهت بالقضاء على تنظيم داعش الارهابي. وقد وصفت في حينها أنها بداية لعودة الوجود العربي في العراق، ومرحلة جديدة لعلاقات فاعلة بين السعودية وبغداد بعد قطيعة امتدت منذ الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ .[٤٠] وحتى تبادل البعثات الدبلوماسية في العام ٢٠١٥ نتيجة ضغوط أمريكية على السعودية. ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي الى السعودية في تشرين الاول ٢٠١٧ لحضور جلسة (مجلس التنسيق العراقي– السعودي) بحضور وزير الخارجية الامريكي (تيلرسون) للتواصل بين البلدين وبحث سبل تطوير العلاقات البينية، اذ تم استكمال البنى التحتية للمنافذ الحدودية والطرق البرية وصولاً الى تأكيد علاقات البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والامنية ورغبة البلدان بالتأكيد على أن الاستقرار في العلاقات بين الدولتين سوف ينعكس على الاستقرار في العلاقات العراقية– الخليجية. [٤١]

وقد أكدت الزيارة على ضرورة التقارب بين البلدين، إذ اختارت السعودية منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز عرش المملكة العربية السعودية بعد وفاة سلفه عبد الله بن عبد العزيز في العام ٢٠١٥ ان تنخرط بالملف العراقي بحضور دبلوماسي وسياسي واقتصادي واجتماعي.[٤٢]

لذلك ، فقد كانت زيارة رئيس وزراء العراق حيدر العبادي الى السعودية وفق هذه المعطيات ، بمثابة مؤشرات للتخلي عن الاسقاطات السلبية التي استمر بها السلوك السياسي الخارجي الخليجي حيال العراق ، لا سيما ما يختص منه بسياسة النأي بالنفس من ناحية ، وكيفية توظيف البعد الطائفي في الاداء السياسي الخارجي لدول الخليج العربية من ناحية اخرى . [٤٣]

هذا الانفتاح السعودي على العراق، كما يؤكد الكثير من الباحثين، جاء في سياق التحالفات التي أقامتها العربية السعودية لمواجهة النفوذ الايراني في دول الجوار الجغرافي وهو جزء من خططها الاستراتيجية لمواجهة ايران بالقوة الناعمة عن طريق الانفتاح على المكونات ذات الاتجاهات الوسطية [٤٤]، ذلك أن صانع القرار السعودي كان يدرك أن تقوية الروابط بين الحكومة العراقية وايران من جهة، ووجود فصائل مسلحة موالية لإيران من جهة أخرى، سوف يشكل تحدياً خطيراً لأمن المملكة العربية السعودية واستقرارها لجهة حدودها الشمالية .

إذ كانت المملكة العربية السعودية تراقب مدى تأثير انفراد ايران بنفوذها في العراق ، لا سيما بعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١، في ظل وجود ايراني فاعل في سوريا، هذا الوجود قد يمتد الى شمال الجزيرة العربية في كل من العراق والشام ، فضلاً عن تصاعد التأثير الايراني في اليمن، لذلك حين اندلعت الأزمة السورية، وجدت السعودية فرصة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها عن طريق تحويل سوريا حليفة ايران الى خصم لها، بما يشكل حائط صد لنفوذها الاقليمي المتعاظم، بعد ان فقد العراق امكانية القيام بهذا الدور في اطار التفاعلات الاقليمية التي تشهدها المنطقة العربية.[٤٥]

ووفقاً لذلك، تشعر السعودية بقلق حيال تطور الاحداث الجارية في المنطقة ومن تداعيات التدخل الايراني الذي انتج ظاهرة الفصائل المسلحة بأعداد كبيرة، لا سيما العراق وسوريا ولبنان [٤٦] ، فضلاً عن الحوثيين المدعومين ايرانياً، بما يمثله ذلك الفصيل من تحدي لأمنها الوطني جهة خاصرتها الجنوبية.

وفي التحليل الأخير، يبدو أن العربية السعودية واقعة بين ضغطين متناقضين، الأول/أن توظف نفوذها على أساس أنها الراعية للسنة في العراق، والثانية/ أن تترك العراق تحت النفوذ الإيراني دون تدخل منها، وهذا

ما لا تريده كونه يضعف مكانتها الإسلامية ودورها الإقليمي، اذ انها تفضل خيار التدخل للحد من إمكانات القوة التأثيرية للنفوذ الإيراني.[٤٧] كما انها تدرك، ومعها دول مجلس التعاون الخليجي، بأن تأثير الإحداث في العراق يلقي بظلاله على التركيبة المجتمعية لهذه الدول، كونها مشابهة إلى حد بعيد لتركيبة المجتمع العراقي واحتمالات انعكاس التطورات السياسية في العراق على الوضع السياسي فيه.[٤٨]

ووفقاً لهذه المعطيات، يبدو أن التنافس و- أو الصراع بين جمهورية إيران الإسلامية والعربية السعودية يمكن توصيفه بأنه بدأ يأخذ بمفهوم (اللعبة الصفرية) في إدارة العلاقات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، بمعنى ما تكسبه السعودية تخسره إيران والعكس صحيح، وهناك انطباع لدى صانع القرار السعودي، بأن إيران لا تسعى فقط الى أن يكون لها دور أكبر في العراق والمنطقة العربية، بل تريد التحكم بشؤون المنطقة ، وهذا ما تعارضه السعودية، إذ أن إيران تحاول توسيع مساحات نفوذها السياسي وتعظيم فعلها الاستراتيجي، الأمر الذي شكل حالة من التصادم وفرض الارادات بين الطرفين ومحاولة كل منهما رسم واقع جيوسياسي جديد في المنطقة وفقاً لمصالحة ورؤيته، مما ينعكس سلباً على العلاقات الإقليمية في المنطقة وعلى أمنها واستقرارها .

الخاتمة

لعل هذه الدراسة قد أسهمت في الوصول إلى نتائج تتوافق مع ما جاء في فرضيتها، ومن بين أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة:

١- أن صراع الأدوار والتنافس بين الفاعلين الإقليميين، جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية على النفوذ في العراق عن طريق الحضور الفاعل والمؤثر داخل الساحة السياسية العراقية وتحت تأثير صناع القرار في كل من الدولتين ورؤيته ومسوغاته، ووفقاً للمعطيات التي عرضت في ثنايا الدراسة، قد أنتجت علاقات تصارعية في حدودها القصوى وتنافسية في حدودها الدنيا بين ايران والسعودية. اذ تأكدت الخصومة السياسية وصراع الأدوار بين الطرفين مع تطورات الأحداث التي رافقت مسار العلاقات الثنائية بين إيران والعراق بعد العام ٢٠١١، الذي سجل نفوذاً متزايداً لإيران في العراق وفي دورها الإقليمي على النحو الذي يعيق فعالية الدور الإقليمي السعودي في المنطقة العربية .

٢- إن جمهورية إيران الإسلامية قد تمكنت من الإمساك وبشكل شبه كامل بشؤون العراق الداخلية عن طريق تقوية الروابط السياسية والأمنية والاقتصادية مع النخب الحاكمة في العراق والتحكم، والى حد بعيد بسلوكها وإرادتها السياسية، الأمر الذي أثار حفيظة صانع القرار في المملكة العربية السعودية، ذلك الأخير الذي بات يدرك أهمية العراق في المشروع السياسي الإيراني وفي مجمل سياساتها الإقليمية على أساس أن العراق يشكل مرتكزاً أساسياً في حركتها السياسية الخارجية وفي تعاظم دورها في المنطقة العربية.

٣- إن حجم النفوذ الإيراني في العراق وعلى هذا النحو، بات يعيق الدور الإقليمي السعودي في المنطقة العربية وقد يفضي إلى انحساره تماماً، لا سيما في العراق، وهو الأمر الذي دعا العربية السعودية إلى اعتماد وسائل وأدوات قوتها الناعمة للتقرب من العراق ، كالوسيلة الاقتصادية والدبلوماسية سبيلاً لإعاقة فعالية الدور الإيراني في العراق، وبما يحقق لها حضوراً سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً من ناحية، ولكي تنأى بنفسها عن مخاطر التهديد الذي يمس أمنها واستقرارها ومعها دول مجلس التعاون الخليجي.

٤- إن صراع الأدوار والتنافس بين القوى الإقليمية على الحضور والنفوذ داخل العراق، لا سيما جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية ووفقاً لمدركات صانع القرار في كلا البلدين ومسوغاته، انعكس سلباً على العلاقات الإيرانية- العراقية من جهة، وعلى العلاقات السعودية- العراقية من جهة أخرى وعلى العلاقات الإقليمية برمتها تبعاً لذلك .

٥- وأن طبيعة الأدوار الإقليمية التي يؤديها كل من الطرفين السعودي والإيراني وطبيعة تحالفاتهما الإقليمية والدولية تضع العراق في خانة الصراعات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يعرقل الوصول للأمن والاستقرار في العراق وحل أزماته السياسية وحرمانه من فرص التنمية وهدراً لطاقاته وثرواته الاقتصادية والبشرية بل ويعيق فرص الأمن والاستقرار في منطقة لا تحتمل مزيداً من التوترات والأزمات والصراعات الإقليمية .

هذا الأمر يدعو الحكومة العراقية أن تضع مصلحة العراق في أولى أولوياتها عن طريق وضع كل القوى الإقليمية على مسافة واحدة في تصريف سياستها الخارجية وبناء علاقاتها الإقليمية وينبغي على كل من ايران والسعودية أن يدركوا أصول اللعبة السياسية والاقتصادية الجارية في المنطقة وإن ميزان القوى الإقليمي في المنطقة ومعادلاتها الأمنية، مازالت تحت وصاية القوى الدولية، ما يدعو كل الأطراف الإقليمية أن تسعى إلى تنسيق سياساتها، لا سيما الأمنية منها، والكف عن مساعي النفوذ والتمدد وأدلجة السياسات، ذلك لأنها تعطي فرصاً وخيارات ومسوغات متعددة للقوى الدولية لاستمرار وجودها السياسي والعسكري، لا سيما

الولايات المتحدة الأمريكية . تلك الأخيرة التي ينبغي عليها هي الأخرى أن تصحح مسارات سياساتها حيال المنطقة العربية عن طريق إعادة التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط ومعادلاتها الأمنية لو أرادت ذلك باستخدام أدوات قوتها الناعمة تارة، وأدوات قوتها الصلبة تارة أخرى، ودعوة لمؤسسات الرأي والفكر في الدول الغربية لممارسة دورها في التأثير على صانعي السياسات فيها بما يسهم في إنتاج حلول ومعالجات ناجعة لإحلال الأمن والاستقرار في منطقة لا تحتمل مزيداً من الصراعات والأزمات الممتدة .

المصادر والمراجع:

[١] – ينظر : د. علي محمد حسين، اللوبي السعودي (سباراك) وجماعات الضغط الامريكية، نشرة قضايا سياسية، مركز الدراسات الدولية، العددان ٦ و٧، جامعة بغداد، حزيران ٢٠١٨، ص ٢٧.

٢– بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة احمد مختار الجمال، ط /١ ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦ ص ٥٢١– ٥١٣ .

٣– ينظر، عبد الوهاب القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٣ .

٤– غازي صالح نهار، السياسة الخارجية السعودية تجاه الولايات المتحدة الامريكية. بعد حربي الخليج (١٩٨٠–١٩٩١) : الواقع والمستقبل ، مجلة دراسات دولية جامعة بغداد، العدد (١٣)، ٢٠٠١، ص ١٣٦ .

[٥] – ينظر، بهجت قرني وعلي الدين هلال ، السياسة الخارجية للدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٦

[٦] – المصدر نفسه ، ص ص ٥١٦ — ٥١٧ .

[٧] – ينظر، علي محمد حسين، تاثير المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية– الامريكية بعد العام ٢٠٠١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، شباط ٢٠١٧، ص ١٨٠ .

[٨] – ينظر، علي محمد حسين، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٢– ٢٣٣ .

[٩] – محجوب الزويري، العلاقات السعودية — الايرانية.. الواقع والمستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان العدد (٧٦) ، صيف ٢٠١٦، ص ٨٨.

[١٠] – ينظر، علي فارس حميد، قطر والخليج المضطرب .... محنة الذات وعقدة الجيوبولتيك، في مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط/١ ، بيروت ٢٠١٨ ، ص ٤٧–٤٨

[١١] – صباح علال زاير، العلاقات السعودية — الايرانية ٢٠٠٥ — ٢٠١٢ .رسالة ماجستير، جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣، ص ١٥٠

[١٢] – اندرو تيريل، اوراق إستراتيجية، التنافس السعودي – الايراني ومستقبل أمن الشرق الاوسط ، كانون الاول ٢٠١١ ، على الرابط: http: // www.org article.php

[١٣] – محجوب الزويري، العلاقات السعودية – الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨

[١٤] – صباح علال زاير، العلاقات السعودية – الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

[١٥] – المصدر نفسه ، ص ١٥٠ .

[١٦] – ينظر ، رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الايرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم ، ٢٠١٢ ، ص ٦٠ .

[١٧] – مجموعة باحثين، الاستراتيجية الايرانية في الخليج ، ط /١ ، بيروت ، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، ٢٠١٥ ، ص ٢٤٢ .

[١٨] – مجموعة باحثين ، المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ .

[١٩] – المصدر نفسه، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٧ .

[٢٠] – محجوب الزويري ، العلاقات السعودية – الايرانية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٢ ، ص ٣ .

[٢١٢١] – ينظر مثلا: محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، العدد ١٨٥، ٢٠١١، ص ص ٥٦-٥٨.

[٢٢] – ينظر ، انتصار السعداوي ، حلقة نقاشية حول الصراع السعودي – الايراني وتأثيراته ، موقع النبأ على الرابط : www.annaba.org

[٢٣] – فهمي هويدي ، ايران من الداخل ، دار الشرق الاولى ، ٢٠١١ القاهرة ص ١٠ .

[٢٤] – ينظر ، محمود سالم السامرائي ، احتلال العراق والتحديات الجيوستراتيجية لأمن الخليج العربي ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد(٨٢) دبي، مركز الخليج للابحاث ، يوليو ٢٠١١ ، ص ٦٩ .

[٢٥] – ينظر على سبيل المثال ، محمد عبد الله محمد ، قراءة في العلاقات الخليجية – الايرانية ١٩٨٠-٢٠١١ ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد (٨٢) دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، يوليو ٢٠١١ ، ص ٢١.

[٢٦] – ميثاق خيرالله ، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الاقليمية ، ٢٠١١ ، ص ٣٥١ .

[٢٧] – خضر عباس عطوان ، جيرة ايران في ميزان الأمن الخليجي ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد (٨٢) ، دبي، مركز الخليج للأبحاث ، يوليو ٢٠١١، ص ٣٩ .

[٢٨] – المصدر نفسه، ص ٣٩-٤٠ .

[٢٩] – ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي : تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٥.

[٣٠] – صباح علال زاير، العلاقات السعودية – الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

[٣١] – ينظر، محمد عبد السلام ، قضايا التسلح في جيوش الدول العربية ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد(١٠٦) مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ٢٠٢١ ، ص ٥٣.

[٣٢] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[٣٣] – محمد عباس ناجي ، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لايران بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٥) ، ٢٠١١ ص ص ٥٦-٥٧ .

[٣٤] – خليل العناني، دلالات الانتخابات العراقية (تساؤلات ما بعد الانتخابات) مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٠) القاهرة نيسان/ ابريل ٢٠٠٥ ، ص ١٢٧ .

[٣٥] – ينظر، ماجد فرحان جابر، الإستراتيجية الايرانية تجاه العراق بعد العام ٢٠١١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسة، ٢٠١٨، ص ١١٣ .

[٣٦] – محمد السعيد ادريس ، ايران وتحديات الشراكة الإستراتيجية الأمريكية – العراقية ، مختارات إيرانية ، العدد (١٨٤) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، نيسان / ابريل ٢٠١٦ ، ص ٣ .

[٣٧] – ينظر ، ايمان رجب ، تعقيدات هيكلية : التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية : مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٩) ، تموز يوليو ٢٠١٢ ، ص ١٣٤ .

[٣٨] – ينظر ، ماجد فرحان جابر، الإستراتيجية الإيرانية تجاه العراق ،مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧

[٣٩] – ينظر ، المصدر نفسه، ص ١٢٠ .

[٤٠] – خالد علي عبد الخالق ، صدر العراق بين السعودية وايران ، على الرابط :www.raialyoum.com index.php

[٤١] – ينظر ، الرابط: http // www.alghadpress. com

[٤٢] – أمين مسعود ، العبادي في السعودية والسعودية في العراق، صحيفة العرب في ٢٠١٧/١٠/٢٤ ، على الرابط: http// www.alarab.com

[٤٣] – خالد علي عبد الخالق ، صدر العراق بين السعودية وايران، مصدر سبق ذكره.

[٤٤] – ينظر، ماجد فرحان جابر، الإستراتيجية الإيرانية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ .

[٤٥] – المصدر نفسه، ص ١٣٠ .

[٤٦]– ينظر ، المصدر نفسه، ص ١٣٠ .

[٤٧] – حول سلوك صانع القرار السعودي ومدركاته للتهديدات المحتملة لأمن منطقة الخليج العربي والعلاقات الحاكمة له بهذا الاتجاه، ينظر، ريفا بهالا، إيران والولايات المتحدة والمفسدات المحتملة للصفقة في العراق ، مجلة المستقبل العربي، م د و ع العدد (٣٤١) بيروت، تموز٢٠٠٧، ص ١٠٠ .

[٤٨] – أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، حال الأمة (٢٠١٢-٢٠١٣) مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة، مجلة المستقبل العربي م د و ع العدد(٤١٤) بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٦ .